

أود أولاً التعبير بوضوح عن اعتذاري لأصدقائي وزملائي هنا في لبنان وفي الجامعة الأميركية في بيروت عن أية إساءة أو إزعاج قد أكون قد تسببت بهما. ومهما كانت نتيجة الاجتماع المعقود في ندوة النقاش هذه، أود أن تعرفوا أنني سأستمر في الالتزام بما هو متفق عليه في مسألة فهم مقاطعة إسرائيل والتطبيع معها. ويجب أن يؤدي الإدراك بأننا ملتزمون بقضية مشتركة إلى فتح آفاق الفضاء الذي نحتاجه لإجراء نقاش حيوي ومحترم في الوقت نفسه حول مسألة المقاطعة الأكاديمية ونشر كتابي الأخير 'سلطة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة'

*The Power of Exclusive Exclusion: Anatomy of Israeli Rule in the Occupied Palestinian Territories.*

يقدم هذا الكتاب تحليلاً مفصلاً لهيكلية وآليات نظام الاحتلال والطرق التي تلجأ إليها إسرائيل لنشر تقنيات القوة ومنظومات التحكم للاستمرار في إحكام قبضتها على المناطق الفلسطينية المحتلة. شاركت في تحرير هذا الكتاب الأكاديمي وملتزم مع مواطنين إسرائيليين مناهضين للصهيونية، وهما أدي أوفير Adi Ophir و ميخال جيفوني Michal Givoni. الكتاب ضد البراديغم السائد يركز على لا شرعية نظام الاحتلال. ويتضح ذلك من بداية الكتاب. وسأورد فقرة من المقدمة:

تتعلق المحاولة المبذولة هنا لدراسة الاحتلال بوصفه تشكيلة سياسية فريدة من الاعتقاد بأن تقصي الحقائق من هذا النوع هو أمر جوهري لتشكيل مقاومة فاعلة للاحتلال وللوصول إلى تفاهم مع الاحتمالات الحقيقية لوضع حد له.

إذاً، وفي حين أن هذا الكتاب هو حصيلة دراسة بحثية تخصصية، فإنه يحمل هدفاً شديداً للالتزام-هدف المقاومة. ودعوني هنا أورد ما قاله الأساتذة إيلان بابيه Ilan Pappé وغادة كرمي وربما صالح (من جامعة Exeter ، وناجي العلي (من SOAS)، وأنيس الحروب من Cambridge وممثل الجمعية الفلسطينية في Cambridge وأساتذة آخرون هناك (ممن دعوني في الأسبوع الماضي إلى جامعاتهم لأتحدث فيها)، إذ قالوا في رسالة دعم تلقيتها منهم: "كتاب سلطة الإقصاء الشامل جدير بالثناء نظراً للهجته المعادية للصهيونية بوضوح ولإسهامه في الهدف النهائي المتمثل بإنهاء الاحتلال." وقد أوصى عزمي بشارة بضرورة ترجمته للعربي.

منذ نشر الكتاب، انطلقت ضده حملة لتوجيه تهم قامت بها منظمات مؤيدة لإسرائيل. وقد ظهر الكتاب على موقع 'لمراقبة' الأوساط الأكاديمية في إسرائيل يدعى Israel-academia-monitor. وصنفته هذه المنظمة التي أدانتها باعتباره مطبوعة تهدف 'لنزع الشرعية عن إسرائيل' - [http://www.israel-academia-monitor.com/index.php?type=large\\_advic&advice\\_id=6956&page\\_data%5Bid%5D=174&cookie\\_lang=en&the\\_session\\_id=9b439b0a333700c0f3533c5222fbd7fa&BLUEWEBSESSIO NSID=bc02f9bdaa02877cac8f48ebe52d83c](http://www.israel-academia-monitor.com/index.php?type=large_advic&advice_id=6956&page_data%5Bid%5D=174&cookie_lang=en&the_session_id=9b439b0a333700c0f3533c5222fbd7fa&BLUEWEBSESSIO NSID=bc02f9bdaa02877cac8f48ebe52d83c)

وقبل أن أتوجه للاتهامات الأخيرة الصادرة بحق الكتاب من بعض الأشخاص في الجامعة الأميركية في بيروت، أود عرض السياق والخلفية اللتين رافقتا إصدار الكتاب. فهذه الخلفية بالغة الأهمية لفهم الهدف من إصدار الكتاب وإسهامي الشخصي فيه.

عشت في رام الله وفي القدس خلال الفترة 1999-2004. في عام 2001، أعلنت شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بكلمات لا لبس فيها أن بإمكاننا - كناشطين و أكاديميين فلسطينيين - التعاون مع الإسرائيليين المتعاطفين مع الفلسطينيين إذا كان من شأن هذا التعاون دفع قضية إنهاء الاحتلال إلى الأمام. كنت آنذاك مدير مركز شمل للاجئين الفلسطينيين، والتزمت بهذا القرار بشكل كامل. خلال الفترة المذكورة مؤل المانحون الدوليون (من خلال معهد فان لير Van Leer Jerusalem Institute) ورشة عمل تحت عنوان 'السياسات الإنسانية في المناطق المحتلة'، وشارك فيها العديد من المنظمات والباحثين العاملين بما في ذلك المنظمات الحقوقية الفلسطينية. وكانت أهداف الورشة تتركز على الدعم أكثر مما تتركز على الشؤون الأكاديمية. استضاف معهد فان لير العديد من الاجتماعات وقدم منحاً بحثية لأدي أوفير ولبعض طلاب الدكتوراه العاملين تحت إشرافه - وقد أسهم بعض أولئك الطلاب في الكتاب موضوع النقاش. كان جميع الباحثين المسهمين في المشروع يؤمنون بأن من واجب المؤسسات التربوية الإسرائيلية أن تعارض بوضوح تطبيع الاحتلال، وكانت تلك المعارضة من بين أهداف المشروع. وكان المحرران اللذين عملت معهما قد حافظا ولسنوات عديدة على التزامهما بوقف واضح يطالب بوقف الاحتلال وبالاعتراف بحق اللاجئين في العودة. وقد عانى أدي أوفير، بصورة خاصة، الأمرين وتلقى العديد من رسائل الكراهية والتهديد بسبب التزامه هذا. وبالطبع لم يتلقى المشاركون الفلسطينيون أي مبلغ من معهد فان لير ولا من المانحين. كانت لقاءاتنا جزء من التزامنا بمشروعنا النضالي.

وبعد ذلك في عام 2004، تأسست الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل (PACBI)، وكنت من أوائل الموقعين عليها. في ذلك الوقت كنت مدير لمركز شمل للاجئين

الفلسطينيين وقد كنت من أوائل أولئك الذين انتقدوا بشدة مشاريع سميت آن ذاك "شعب لشعب" والتي هدفت الى تطبيع العلاقة بين الفلسطينيين والاسرائيليين.<sup>1</sup> واعتباراً من تلك اللحظة قطعت صلاتي مع مجموعة البحث التي تابعت عملها بدوني طبعاً. وفي نفس العام غادرت إلى فرنسا ومن ثم إلى لبنان. في عام 2005، اتفقنا على نشر كتاب حول نظام الاحتلال مؤلف من إسهامات من فريق البحث ومن أفراد من خارجه. اتصلنا بدار النشر "زون" (Zone Books) في نيويورك وقمنا عبر البريد بإنجاز الشؤون المتعلقة بالنشر. ولم يكن هناك تطابق تام بين المشروع البحثي بين الكتاب الذي ضم المقالات والذي نشرته دار "زون". فبعض، وليس كل، المؤلفين ممن نشرت دراساتهم في الكتاب كانوا أعضاء في فريق البحث؛ والعديد من الباحثين الذين شاركوا في اجتماعات الفريق لم يسهموا بأية مقالات في الكتاب؛ وهناك جزء من الموضوعات التي نوقشت من قبل فريق البحث لم يجر إدراجه في الكتاب. تم إنجاز مشروع الكتاب بصورة مستقلة من قبل ثلاثة محررين مرتبطين بدار "زون". وبهذا لا أعتقد أنني قمت بالإخلال بتعليمات الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، رغم أنني أعتزف بحصول نوع من الخطأ من جانبنا أوصلنا إلى الوضع الحالي، أي وجود فقرة في الكتاب يتعلق بمصدر تمويل هذا المشروع البحثي. اعتبر البعض أن الكتاب والمشروع البحثي ممولان من قبل مؤسسة إسرائيلية. وأكد هنا على نحو جازم بأن الأمر ليس على هذا النحو. وأقدم اعتذاري عن هذه النقطة تحديداً.

بعد نشر الكتاب، انتقدت الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل الكتاب لأنه يخل بتعليماتها. ولكن، وبعد أن وجهت أنا ووجه أدي أوفير رسائل إلى مدراء الحملة وشرحنا لهم التتابع الزمني للدراسة، كما شرحتها لكم للتو، أصدرت الحملة وبسرعة بياناً توضح فيه أن الكتاب و محرريه لا تشملهما المقاطعة. وبالإضافة لذلك، قبل الناشر إضافة صفحة للتصويب إلى النسخ التي لا تزال في التخزين تضم تصحيحاً وتدقيقاً للجزء الذي يضم الإقرار.

وأعود هنا لإيراد ما قاله الأساتذة إيلاان وأسائذة آخرون في رسالة التضامن معي:

---

<sup>1</sup> انظر الى الفصل الأول والرابع من كتابي مع ليندا طبر؛ بروز النخبة الفلسطينية المعولمة. المانحون والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية. رامه الله: مواطن وكذلك

'Dancing tango during the Peacebuilding: Palestinian- Israeli People to People programs for Conflict Resolution', Judy Kuriansky (ed) *Beyond Bullets & Bombs. Grassroots Peacebuilding between Israelis and Palestinians*. Westport, Connecticut, London: Praeger, pp. 69-80.

نحن ندرك أن المقاطعة هي مجال بالغ الحساسية، وأنا كأكاديميين ونشطاء، وضمن سياق العمل لمناهضة الاحتلال، قد نتعرض للدخول إلى مناطق رمادية من الصعب تفاديها. مع ذلك فإننا نشعر بوضوح أن التطبيق المعياري والحرفي للقواعد قد يقودنا إلى نتائج عكسية، كما تُظهر الحملة التي أُطلقت ضد ساري حنفي والعريضة المقدمة بحقه. ونود التعبير عن تضامننا الكامل مع زميلنا ساري حنفي آمين أن يعاد الاعتبار بسرعة إلى جهوده السياسية والبحثية الواضحة ذات التوجه السياسي الصافي الذي لا تشوبه شائبة والهادفة لتعزيز المعرفة والوعي السياسي بالحقوق الفلسطينية.

أخيراً، وفيما يتعلق بالجولة التي قمت بها للمحاضرة في جامعات المملكة المتحدة، دعيت من قبل الأسبوع العالمي للفصل العنصري (IAW). وقد نظمت مجموعة من الهيئة التدريسية والطلاب الساعين لتعزيز حركات المقاطعة والالغاء الاستثمارات divestment في إسرائيل. وكانت الجمعية الفلسطينية في جامعة سواس SOAS، بشكل خاص، تنظم ولأكثر من عشر سنوات مناظرات أكاديمية حول القضايا الفلسطينية. وبفضل جهودها شهدت حركة المقاطعة في المملكة المتحدة نمواً كبيراً. وخلال لقاءاتي مع الطلاب وأعضاء الهيئة التدريسية في لندن، كنت سعيداً لدى سماعي أن العديد منهم قرأ الكتاب، وقد امتدحوا أسلوبه في طرح الأفكار. وعلى وجه الدقة، دعيت مع أدي أوفير لنتحدث عن موضوع "تشريح الحكم الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية المحتلة" في LSE، ومن ثم دعيت وحدي إلى مدينة ليدس Leeds للحديث عن نفس الموضوع. كما دعيت إلى King College في كمبردج وإلى مدينة اكسيتر Exeter لتقديم الكتاب.

وقد قال بعض منظمي أسبوع الفصل العنصري اللبنانيين إن جولتي المذكورة للحديث قد خرقت المقاطعة، رغم أن ذلك يناقض موقف الحركة العالمية لأسبوع الفصل العنصري التي كان رأيها أن الجولة عززت حركات المقاطعة و BDS. وأعتقد أن بعضهم شعر بالإساءة لدى رؤية انتسابي إلى الجامعة الأميركية في بيروت موضوعاً إلى جانب انتساب أدي أوفير لجامعة تل أبيب، وأنا آسف لذلك. لكن الحديث في ندوات مشتركة كهذه ليس بالأمر الغريب، ولا هو يتعرض عادة للانتقاد. فقد جالت ربما حمامي، مثلاً، وهي من مؤسسي PACBI، جامعات الولايات المتحدة مع أورين يفتاشيل Oren Yiftachel، وطُبع انتسابها لجامعة بير زيت إلى جانب انتساب يفتاشيل لجامعة بن غوريون في البرنامج. ولكي تتغير هذه النظرة يتطلب الأمر دعماً مؤسسياً وقراراً بإظهار الباحثين الفلسطينيين أو الإسرائيليين. ونحن نعرف جميعاً أن الفلسطينيين إذا رفضوا حضور مناقشات مشتركة، فإنهم بذلك يسكتون أصواتهم لا أصوات الطرف الآخر.

وباعتباري عالم اجتماع سياسي يعمل في مجال القضايا المتعلقة بتقنيات القوة الإسرائيلية، فسوف لن أتوقف عن العمل داخل 'المناطق الرمادية'، ولكن أعود فأكرر بأنني سأعنى في المستقبل بن أخذ بالاعتبار الأسلوب الذي يفهم به بعض الأطراف في الجامعة الأميركية في بيروت مسألة المقاطعة، بما في ذلك الالتزام بالقانون اللبناني. في النهاية، نحن جميعاً نشترك بهدف واحد، هو دعم حركة المقاطعة ومنع التطبيع مع اسؤايل والنضال ضد النظام الاستعماري الإسرائيلي.

أعتقد أن علينا أن نناقش بهدوء كيفية تحديد المناطق الرمادية. وهنا سأقدم بعض الأمثلة:

ففي حين أسمح لنفسني بنشر كتاب مناهض للاستعمار كهذا، والتي بدأت أعماله عندما كنت في فلسطين ولكن لايمكنني البدء في عمله بينما أنا في الجامعة الأمريكية. بنفس المنطق، فإنني سأنتقد أي مقال أو كتاب في الفيزياء شارك بوضعه عالمان، ولنقل، من الجامعة الأميركية في بيروت وجامعة تل أبيب. بالتالي هناك أمر في غاية الأهمية، وهو الطريقة التي توجه بها أطراف الجامعة الأميركية في بيروت مناقشتها صوب مضمون المقاطعة وليس شكل المقاطعة، وباتجاه التمييز بين اليهودي والإسرائيلي والصهيوني. وهنا يمكن طرح بعض الأسئلة: هل من الواجب انتقاد الجامعة الأميركية في بيروت كونها سبق وأن دعت عزمي بشارة قبل بضع سنوات عندما كان ما يزال عضواً في الكنيست؟ هل من الواجب أن نتجنب أي تواصل مع أشخاص من نوع أحمد سعدي، وهو استاذ متميز وناشط في جامعة بن غوربون في بئر السبع أو إلان بابيه لمجرد أنهما إسرائيليان، حتى ولو كانا معادين للصهيونية؟ أم أن علينا أن ناقش عدم التواصل مع صهاينة (حتى ولو كانوا غير إسرائيليين، مثل دانييل بابيب، مثلاً)؟ هل يمكننا أن نرفض بوضوح مقاطعة أي يهودي- (ناعوم تشومسكي أو فنكيلستاين)؟

أخيراً، علينا أن نتذكر أن الهدف من هذا النص وغيره هو لكي نعمل بشكل مباشر لتحقيق أهداف حركة المقاطعة BDS. كما ونسعى للوصول إلى أوسع جمهور ممكن. ولحسن الحظ، أو لسوء الحظ، نحن نعرف من تجاربنا أننا نستطيع الوصول إلى جمهور أوسع عندما نقدم وجهة نظر 'أكثر من طرف'. وفي حالات مماثلة، على الأقل، الطرف الآخر هو طرف ينتقد الاحتلال الإسرائيلي وهو لا يأتي بحجج تنقض حججنا. وإلى جانب ذلك، من المهم ألا ننسى أن الباحثين الإسرائيليين يستطيعون الوصول إلى سجلات ووثائق لا نستطيع الوصول إليها وثبت أنها تفيدنا في معركتنا ضد إسرائيل، كما هو الحال في أعمال إيلان بابيه، ويهودا شنهاف.